

1- الجذور الفلسفية للديمقراطية المعاصرة:

هل فعلا تولد الديمقراطية من رحم الجشع المفرط في تحصيل أكبر قدر ممكن من الثراء الذي تغرق فيه الأقلية الماسكة بزمام السلطة؟

لا يتورع أفلاطون (427- 347 ق.م) في تصديق فرضية تورط جشع الأقلية في نشأة الديمقراطية، إذ يقول: " يحدث أحيانا في الدول الأوليغارشية أن يدفع الحكام بغفلتهم و بتركهم الحبل على الغارب للإسراف، رجالا صاحين إلى الفقر و العوز... على أن هؤلاء يظلون مقيمين في الدولة و قد ملأ الفراغ حياتهم، و كأنهم ذكور نحل قادرة على اللدغ، مزودة بالأسلحة... و لما كان الحقد يملأ نفوسهم فإنهم يتأمررون على أولئك الذين إقتنوا ثروتهم، و على بقية المواطنين، و تهفو نفوسهم إلى الثورة"¹، و حسب توصيف أفلاطون، حينما ينتصر الفقراء على أعدائهم فإنهم يميلون لإقتسام أمور الحكومة مع الباقين أو يلجأون لإختيارهم بالقرعة، آنذاك تعم الحرية و يتسنى لكل شخص تنظيم طريقة حياته كيفما يشاء، و يظهر تباين و تنوع غزير في حياة الناس أكثر من أي نوع آخر من الحكومات، و هكذا يبدو دستور الحكومة الديمقراطية فيما يقول أفلاطون: " كما لو كان خير الدساتير كلها: إذ أن هذه الحكومة أشبه برداء مرصع مختلف الألوان، و فيها يحتشد أناس من شتى الطبائع، و هكذا تبدو هذه الحكومة أفضل نظام ممكن في نظر الكثيرين"².

فالديمقراطية فرصة لتغلب الفقراء على منافسيهم و معارضيهم، و فيها ينال الشعب نصيبا متساويا من الحرية و السلطة، و يعتبر المبدأ في ذلك مساواة الجميع في حق الحصول على المنصب و تقرير السياسة العامة، غير أن هذا المبدأ - فيما يرى أفلاطون - الذي يكون نعمة لدى بعض الشعوب يتحول إلى نقمة لدى شعوب أخرى أساءت تقدير عواقب نقص الإعداد الكافي في التعليم لإختيار أفضل الحكام و أفضل الخطط، ففي هذه الحالة تكون الديمقراطية بحر هائج يتعذر على سفينة الدولة ركوبه و السير فيه، إذ أن أي خطبة خطيب كفيلة بتأجيج الحماس و تحريك الجماهير صوب وجهة بلا عنوان، و هو ما يؤدي إلى تأخر الركب و تعطيل المسير.

و بغية تجاوز هذا الخطر الذي يقع فيه تدمير الديمقراطية جراء الإفراط في الديمقراطية يدعو أفلاطون لإختيار الحكام الذين اكتملت فيهم الفضيلة و العقل و الحكمة. فإن كان الناس يعتمدون على المختص حينما يرغبون في اقتناء منتج أو استشارة طبيب، فلماذا يفترضون في السياسة أن كل شخص يقدر على إحراز الأصوات أهل لإدارة الدولة، فالأولى بهؤلاء أن لا يكتفوا باختيار أفضل الحكام ليحكموا لمصلحة الجميع بل أن يبحثوا أيضا عن الوسائل التي تمنع الماكزين و فاقد الكفاءة من الوصول إلى المناصب العامة. لقد كانت الديمقراطية طابعا عاما ساد الممارسة السياسية في اليونان القديمة فإستفاض الفلاسفة بحثا في المبادئ التي تقوم عليها كالعادلة و الفضيلة و الحقوق و الحريات، و كذلك كانت الحال في الإمبراطورية الرومانية التي استدعى بعض قادتها من يدرس له أبناؤه معلما بمقام أرسطو (384-322 ق.م) ليصقل قرائح قائدا مثل الإسكندر الأكبر، لهذا لا نستغرب حذو بعض المنظرين الرومان في السياسة أمثال شيشرون (106- 43 ق.م) أثر فطاحلة الفلاسفة اليونان محاولا تكييف فلسفتهم مع طبيعة المجتمع الروماني.

1 - الجمهورية، أفلاطون، ترجمة عيسى الحسن، الأهلية للنشر، ط 1، 2009، ص 381

2 - المصدر نفسه، ص 384

في المقابل يظن البعض أن الفكر الديمقراطي حل في العالم العربي و الإسلامي حديثا، غير أن هذا الظن يجانب الصواب بالنظر للكتابات التي خلفها مفكرين أمثال الفارابي.

لقد ميز الفارابي (874-950) بين عدة أشكال من نظم الحكم تتمثل أهمها في:

- نظام حكم الضرورة و فيه يكون هدف المواطنين محصورا في ضرورات العيش
- حكم البدالة (الأوليغارشية)
- حكم الخسة و الهدف فيه التمتع بالذات
- حكم الغلبة (الطغيان)
- حكم المدينة الجماعية (الديمقراطية)

و يرتبط تأسيس الحكم الفاضل حسب الفارابي بأحد نظمي الحكم المذكورة أعلاه و هما بالتحديد حكم الضرورة أو المدينة الجماعية التي تعني أيضا الحكم الديمقراطي، و يعتقد أن المبدأ الأول لتحقيق ديمقراطية خالصة هو مبدأ الحرية، أما المبدأ الثاني فهو المساواة الذي عني به أن لا أحد من الأشخاص يفوق الآخر في أي شيء على الإطلاق، و تبعا لذلك لا تبرر السلطة إلا على أساس حفظ هذين المبدأين و تطويرهما، و أيا تكن انجازات الحاكم فإنه لا يحكم إلا عن طريق إرادة المواطنين و رغباتهم، يقول محسن مهدي في سياق توضيح ذلك: " و لما كان نظام الحكم الديمقراطي يجعل كل نوع من الرغبة ممكنا و يحافظ عليه و يحميه و يطوره، فإن كل أنواع البشر تعجب به و تنظر إليه على أنه الطريقة السعيدة للحياة"³

أما عن الجذور الفلسفية للديمقراطية في العصر الحديث فهي غزيرة، إذ تعتبر نظريات العقد الإجتماعي الروافد الأساسية التي أوضحت الخطوط العريضة لمبادئ الحياة السياسية في قضايا مثل السيادة و الشرعية و الفصل بين السلطات و الحقوق و الحريات السياسية و أرست بذلك القواعد المتينة للممارسة الديمقراطية.

تلك الأفكار الثورية في عالم السياسة ألهمت المفكرين العرب بدءا من القرن التاسع عشر فأنضجت نظرتهم للديمقراطية، و يقدم الجابري (1935-2010) في كتابه الخطاب العربي المعاصر توصيفا دقيقا لذلك.

إذ يرى أن بدء طرح شعار الديمقراطية في الفكر العربي الحديث و المعاصر كان نتيجة الاحتكاك مع أوروبا بداية القرن التاسع عشر، و لم ير رواد الفكر السلفي أمثال الأفغاني و عبده و الكواكبي حرجا في معادلة الديمقراطية بالشورى، مؤكدين عدم جدة الديمقراطية عن الإسلام بل هي من صميم أسسه و مقاصده، وكان معنى الديمقراطية لديهم حاملا لمضمون سلبي تمثل في غياب الاستبداد المطلق، ويعني الاستبداد المطلق تصرف الواحد في الكل على وجه الإطلاق في الإرادة، إن شاء وافق الشرع و القانون و إن شاء خالفهما، و هذا يختلف عن الاستبداد المقيد الذي يعني استقلال الحاكم في تنفيذ الشرع و القانون بعد التأكد من موافقتهما للسنن و المراسيم على قدر الإمكان، و إن كان الاستبداد المطلق ممنوعا بالشرع، فالاستبداد المقيد غير ممنوع لا شرعا و لا عقلا، بل هو الشورى ذاتها.

³ - تاريخ الفلسفة السياسية، مجموعة مؤلفين، ج 1، ترجمة محمود سيد أحمد، المشروع القومي للترجمة، ط 1، 2005، ص 330

بخلاف السلفي يعتبر الليبرالي الديمقراطية نظاما اجتماعيا قبل كونها نظاما في الحكم، ذلك ان النظام الإقطاعي لا يمكن أن يهيئ للحكم الديمقراطي، إذ لا يمكن أن نطالب الفلاحين الفقراء الأميين في المعاني السياسية و الاقتصادية بتكوين رأي في نظام الحكم و البرامج السياسية و مقدار الضرائب و حرية العقيدة و التفكير و التعبير. و لما كانت الطبقة الفقيرة عاجزة على الدفع بعجلة الديمقراطية فإن الليبرالي يستند بالطبقة المتوسطة و البرجوازية الصغيرة بشكل أشد لبناء الديمقراطية.

أما مناصر الفكر القومي فيحاول الجمع بين الديمقراطية السياسية ديمقراطية المجالس النيابية و الديمقراطية الاجتماعية و طفق يبحث عن صيغة للديمقراطية جديدة تسعى للتوفيق بين واقع التعدد و التنوع و بين الالتزام بأهداف التحرر الوطني و التوحيد القومي و التقدم الاجتماعي.

يقول الجابري : " فكرة المستبد العادل الثاوية وراء الخطاب السياسي العربي هي التي تمنع هذا الخطاب من الكلام في الديمقراطية بوصفها نظاما للحكم. أما ما يمنع نفس الخطاب من الكلام في الديمقراطية بوصفها نظاما للمجتمع فهو أن الديمقراطية في مجتمع متعدد الأقليات كالمجتمع العربي تقتضي، و لا بد، نظام اللامركزية، و الخطاب السياسي العربي لا يقبل شعار اللامركزية، لأنه محكوم بإشكالية الخطاب القومي، إشكالية الوحدة و الاشتراكية" ⁴

2- أشكال الديمقراطية:

تنقسم الديمقراطية تبعا لشكل ممارسة المواطن سلطة صنع القرار إلى شكلين هما:

الديمقراطية المباشرة: و تسمى أيضا بالديمقراطية النقية و هي أقل شيوعا بسبب منح كل مواطني الدولة صلاحية المشاركة في بناء القرار السياسي من خلال التصويت أو غيره من آليات الممارسة الديمقراطية، ذلك ما دفع روسو (1712- 1778) للتنبيه لعسر الجمع بين الشروط التي يقتضيها هذا النوع من الديمقراطية، إذ يسرد هذه الشروط قائلا: " أولاها دولة صغيرة جدا حيث يتيسر جمع الشعب، و حيث يتيسر لكل مواطن أن يعرف جميع المواطنين الآخرين، و ثانيها بساطة كبيرة في الأخلاق الجارية تحوي دون تكاثر القضايا و دون المناقشات الشائكة، و ثالثها كثير من المساواة في الحقوق و في السلطة، و أخيرا رابعها و هي القلة القليلة من الترف فقط، إن لم يكن لا ترف البتة، و ذلك لأحد الأمرين: إما لكون الترف نتيجة الثروة، أو لجعله إياها أمرا ضروريا، إنه يفسد الغني و الفقير كليهما، يفسد الأول بالحيازة، و الثاني بالطمع" ⁵. و جدير بالإشارة أن أبرز آليات ممارسة هذا الشكل من الديمقراطية هو الاستفتاء لإستشارة مواقف المواطنين من قضايا تبدو أحيانا أقل شأنًا في حياة المواطن شبيه الاستفتاء الذي بادرت به مدينة فيينا لتخيير المواطنين في حظر سير السيارات و المركبات في أحد الشوارع الرئيسية للمدينة، ليغدو التجوال في الشارع مقتصرًا على المارة فحسب مما ساعد على إنعاش النشاطات التجارية.

الديمقراطية غير المباشرة: في هذا الشكل من الممارسة الديمقراطية يفوض المواطنون نوابا يتكفلون بتدارس الشؤون المختلفة في الدولة و سن قوانين في شأنها تسمح بتحقيق مصالح الناس، لهذا يسمى هذا النوع من الممارسة بالديمقراطية النيابية، و فيه يظهر الفرق بين صاحب السلطة المتمثل في الشعب و من يمارس هذه السلطة و هم النواب.

⁴ - الخطاب العربي المعاصر، محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 6، 1999، ص 102.

⁵ - في العقد الاجتماعي، جان جاك روسو، ترجمة عبد العزيز لبيب، المنظمة العربية للترجمة، ط 1، 2011، ص ص 158- 159.

3- آليات الممارسة الديمقراطية:

تطورت أساليب الممارسة الديمقراطية عبر التاريخ، ففي القديم كانت بعض الدول تصنع القرارات السياسية في الساحة العامة من خلال النقاش المتبادل و التصويت المباشر مثل ما شهدته أثينا أو روما، لكن صلاحية تلك الآلية إرتبط بشروط دخلت عليها متغيرات عبر الزمن دفعت لإبتكار طرقا جديدة، نذكر منها:

- التعددية السياسية: بغرض تحقيق المبادئ السامية التي ترتبط بالديمقراطية من مثيل حرية التعبير و التنقل و المراسلات تظهر أهمية السماح للمواطنين بالإلتفاف حول آرائهم في أحزاب سياسية أو جمعيات للمجتمع المدني للمساهمة في إنضاج الحلول التي تدفع بواقع المواطن لحال أفضل، فالأحزاب السياسية مؤسسات سياسية كبيرة الأهمية في بنية الدولة نظرا للأدوار الأساسية التي تقوم بها مثل تقويم و تقييم عمل مختلف السلطات من خلال كشف أخطائها و ردها للصواب، و الأحزاب السياسية في نظر البعض مدارس حقيقية للتكوين في روح المواطنة و إنتاج القادة.

- المشاركة السياسية: ففي ظل الديمقراطية تسنح للمواطن الفرص لأن يكون منتخبا (بفتح الخاء) أو منتخبا (بكسر الخاء) وقت الإنتخابات، لكن بشكل أهم تمكين المواطنين من الدفاع و المطالبة بالحقوق و الحريات المدنية و السياسية كحرية المناقشات العامة و العلنية و التجمع و التظاهر و تشكيل المنظمات المهنية و الطلابية و الأحزاب و الجمعيات و كذا السماع لصوت المعارضة و فتح الباب لإمكانية وصولها للسلطة على قدم المساواة مع الذين بيدهم مقاليد السلطة و الحكم.

- الفصل بين السلطات: و المقصود بذلك توزيع اختصاصات الدولة بين هيئات منفصلة لتمارس كل هيئة وظائف محددة و معينة لتغدو كل سلطة مستقلة في أداء دورها، لكن ذلك لا يمنع من تعاون مختلف السلطات فيما بينها، و ليس الهدف من الفصل بين سلطة المشرع و سلطة المنفذ و سلطة القاضي إلا زيادة الضمانات لإستقلالية في صنع القرار و الأحكام و بشكل خاص تحجيم سلطة الحكام للمحافظة على الحرية و منع الإستبداد.